



استدراك الشواهد التي أغفلها الإمام الترمذي في كتابه الجامع في قوله: "وفي الباب" مع وجودها في الصحيحين دراسة تطبيقية

SUPPLEMENTING THE SUPPORTING NARRATIONS OVERLOOKED BY IMAM AL-TIRMIDHĪ IN HIS STATEMENT 'WA FĪ AL-BĀB' DESPITE THEIR PRESENCE IN THE ṢAḤĪḤAYN

سيدة حفصة سيد بدر منير شاه^a

^a جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية؛ syedahafsa017@gmail.com

Abstract

Jāmi' al-Tirmidhī is one of the most renowned and authoritative ḥadīth collections recognized by Muslim scholars. Imam al-Tirmidhī arranged its traditions according to legal chapters, citing each ḥadīth with its Companion narrator and then referring to other narrations related to the same subject by saying, "Wa fī al-bāb 'an fulān wa fulān..." ("And regarding this chapter, there are narrations from so-and-so..."). These narrations serve as supporting reports (shawāhid) for the principal ḥadīth. A close examination of his methodology, however, reveals that he did not intend to include all the supporting narrations related to each chapter. Indeed, there are authentic supporting reports recorded in Ṣaḥīḥ al-Bukhārī and Ṣaḥīḥ Muslim that he neither mentioned nor referred to, despite their significance in strengthening and corroborating the principal ḥadīth. Accordingly, this study aims to identify and examine the supporting narrations omitted by Imam al-Tirmidhī despite their presence in the two Ṣaḥīḥs, to demonstrate their role in reinforcing the principal ḥadīth, to investigate al-Tirmidhī's methodology in selecting supporting narrations, and to show that he did not intend to provide an exhaustive collection of all the supporting reports related to each chapter

Keywords: Al-Tirmidhī, Jāmi' al-Tirmidhī, "Wa fī al-Bāb" (regarding this chapter), Shāhid (Supporting Narration)

المستخلص:

يعدُّ الجامع للإمام الترمذي من الكتب الحديثية المشهورة والمعتمدة عند أهل العلم، وقد صنّفه الإمام جامعاً فيه الأحاديث مرتبةً على الأبواب، حيث يذكر الحديث مسنداً إلى الصحابي، ثم يشير بعده إلى بعض الأحاديث الواردة في الباب عن صحابة آخرين بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان...»، فتكون بمثابة الشواهد للحديث. غير أن التأمل في صنيعه يجد أنه لم يستوعب جميع شواهد الباب، إذ توجد شواهد صحيحة بته في «الصحيحين» لم يذكرها ولم يشير إليها، مع ما لها من أهمية في تقوية حديث الباب وكيد معناه. ومن هنا جاء هذا البحث لاستدراك الشواهد التي أغفلها الإمام الترمذي مع وجودها في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وبيان أثرها في تقوية حديث الباب، والكشف عن منهجه في اختيار الشواهد، وإبراز أنه لم يقصد استيعاب جميع شواهد الباب.

الكلمات الدالة: الترمذي، جامع الترمذي، وفي الباب، الشاهد

Article Info:

Received: 30 July 2026
Revised: 24 August 2026
Accepted: 1 September 2026
Published: 1 September
2026

How to cite:

استدراك الشواهد التي أغفلها الإمام الترمذي في كتابه الجامع في قوله: "وفي الباب" مع وجودها في "سيدة حفصة سيد منير شاه
JAWAMI'UL KALIM: Jurnal Bidang Muamalah dan Ekonomi
Islam 4, No. 2(2026): 105-127. Doi: 10.36701/jawamiulkalim.v4i2.3613
منير شاه

المقدمة

تعدُّ السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب تعالى، وقد حظيت بعناية لغة من علماء الأمة عبر القرون، فبذلوا في سبيل حفظها وجمعها وتمييز صحيحها من سقيمها جهودًا عظيمة، واعتنوا سانيدها ومُتونها ورجالها وطرق روايتها، حتى نشأت علوم متعددة تخدم السنة النبوية، كعلم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث، وعلم التخريج، وغير ذلك من العلوم التي أسهمت في حفظ السنة وصيانتها من الخطأ والوهم. وقد كان لأئمة الحديث المتقدمين دور رز في هذا المجال، إذ لم يقتصر عملهم على جمع الأحاديث وروايتها، بل امتد إلى نقدها، والموازنة بين طرقها، وبيان درجتها، والكشف عن عللها، وبيان ما يقوي بعضها بعضًا من المتابعات والشواهد.

ومن أبرز أئمة الحديث الذين تميزوا بهذا المنهج الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي رحمه ، صاحب «الجامع»، الذي يُعدُّ من دواوين السنة المشهورة وأحد أصولها المعتمدة. وقد تميز كتابه بجمعه بين الرواية والدراية، فلم يكن عمل الإمام الترمذي مقتصرًا على إيراد الأحاديث سانيدها، بل كان يعقب كثيرًا منها ببيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف، ويتكلم على بعض الرواة، ويشير إلى علل الأحاديث، ويذكر أقوال أهل العلم واختلافهم في المسائل الفقهية، ويبين أحيانًا ما يراه أصح في الباب. ومن هذه الجهة تبوأ كتابه مكانةً رفيعةً بين أهم كتب السنة المعتمدة، لما جمعه من الأحكام الحديثية، وبيان العلل، والكلام على الرواة، والإشارة إلى مذاهب أهل العلم.

ومن الخصائص المنهجية البارزة في «جامع الترمذي» أن الإمام الترمذي رحمه كان يورد حديث الباب مسندًا إلى الصحابي، ثم يعقبه في كثير من المواضع بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان»، مشيرًا بذلك إلى وجود رواة أخرى عن صحابة آخرين تتعلق لموضوع الذي عقد له الباب. وقد أصبحت هذه العبارة من السمات التي عُرف بها كتابه، لما تؤديه من وظيفة علمية في الإشارة إلى تعدد طرق الحديث والرواة الواردة في المسألة الواحدة.

وتظهر أهمية هذه الطريقة في أن الحديث قد يروى من أكثر من طريق، وقد يرد معناه عن عدد من الصحابة، فيكون تعدد طرقه ورواه معيّنًا على فهم الحديث والحكم عليه، وقد يسهم وجود الشواهد

والمتابعات في تقوية بعض الروايات، ولا سيما إذا كان الحديث قد ورد من طريق فيه ضعف يسير، ثم جاءت له روايات أخرى تؤيده وتشهد لمعناه. ومن هنا كان النظر في الشواهد والمتابعات من المسائل المهمة في دراسة الحديث، إذ لا يكتمل الحكم على بعض الروايات لنظر إلى إسناد واحد مجرداً عن بقية الطرق والروايات المتعلقة به.

وعند التأمل في صنيع الإمام الترمذي في قوله: «وفي الباب»، يظهر أن ذكره لبعض الصحابة لا يعني لضرورة أنه استوعب جميع ما ورد في الباب من الروايات والشواهد؛ إذ إن الباحث قد يجد في مصادر الحديث الأخرى روايات صحيحة تتعلق بالحديث نفسه أو بمعناه، دون أن يشير الإمام الترمذي إليها في الموضع الذي قال فيه: «وفي الباب». وقد يظهر ذلك في وجود شواهد صحيحة بته في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» لم يذكرها الإمام الترمذي ولم يشير إليها، مع ما قد يكون لها من أثر في تقوية حديث الباب وكيد معناه.

وهذه الملاحظة تفتح مجالاً مهماً للتساؤل حول طبيعة منهج الإمام الترمذي في اختيار الشواهد التي يشير إليها بقوله: «وفي الباب». فلو كان المقصود من هذه العبارة استيعاب جميع الروايات الواردة في الموضوع، لكان وجود روايات صحيحة في «الصحيحين» لم يشير إليها الترمذي أمراً يحتاج إلى تفسير. أما إذا كان الإمام الترمذي لم يقصد الاستيعاب، وإنما كان ينتقي من الروايات ما يحقق غرضاً معيناً في تصنيفه، فإن ذلك يقود إلى دراسة معايير هذا الانتقاء، والبحث في الأسباب التي قد تكون وراء ترك بعض الشواهد وعدم الإشارة إليها.

ويزداد هذا الأمر أهمية لنظر إلى مكانة «الصحيحين» في علم الحديث، وما يتمتع به «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» من منزلة رفيعة عند أهل العلم؛ ولذلك فإن وجود حديث أو شاهد في أحدهما أو فيهما معاً، بينما لم يشير إليه الإمام الترمذي في الموضع الذي قال فيه: «وفي الباب»، يستحق الدراسة والمقارنة. ولا يقصد ذلك استدراك النقص على الإمام الترمذي بمعنى الاعتراض على تصنيفه، وإنما المقصود الكشف عن طبيعة صنيعه الحديثي، وفهم منهجه في اختيار ما يذكره من الشواهد وما يتركه، وإبراز أن عدم ذكره لرواية معينة لا يدل لضرورة على عدم وجودها أو عدم صحتها.

ومن جهة أخرى، فإن دراسة الشواهد التي لم يذكرها الإمام الترمذي يمكن أن تساعد في تكوين تصور أدق عن حديث الباب، إذ إن الاختصار على الرواية التي أوردها المصنف قد لا يعطي الباحث صورة كاملة عن جميع طرق الحديث ورواياته. فجمع ما ورد من أحاديث في حكم واحد يعطي تصوراً أقرب إلى تمام المسألة، كما أن معرفة الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة توسع آفاق دارسي المسائل الشرعية. ومن

ثم فإن جمع الشواهد والمتابعات ودراستها يعد من الوسائل المهمة في استكمال الصورة الحديثية للباب. كما أن دراسة هذا الموضوع تكشف جانباً من دقة منهج الإمام الترمذي في التصنيف؛ فقد امتاز «جامع الترمذي» أنه ليس مجرد كتاب لجمع الأحاديث، بل اشتمل على عناصر متعددة من النقد الحديثي والفقهية، ومن بينها ذكر الشواهد والإشارة إليها، والحكم على الأحاديث، وبيان عللها، وذكر أقوال العلماء. ولذلك فإن تتبع مواضع قوله: «وفي الباب» ومقارنتها بما ورد في «الصحيحين» يمكن أن يسهم في إبراز جانب من جوانب منهجه في التعامل مع الروايات الحديثية.

فمن هنا جاء عنوان هذا البحث (استدراك الشواهد التي أغفلها الإمام الترمذي في كتابه الجامع في قوله: «وفي الباب» مع وجودها في الصحيحين: دراسة تطبيقية):

١. مشكلة البحث

أ- ما هي الأحاديث التي لم يذكرها الترمذي في الباب وهي في الصحيحين أو في أحدهما؟

ب- هل الشواهد من الصحيحين تقوي الحديث؟

ت- ما الأسباب التي من أجلها أهمل الترمذي ذكر تلك الأحاديث؟

٢. أهداف البحث

أ- معرفة الأحاديث التي لم يذكرها الترمذي في الباب وهي في الصحيحين أو في أحدهما.

ب- تقوية حديث الباب استدراك الشواهد من الصحيحين.

ت- إبراز الأسباب التي من أجلها أهمل الترمذي ذكر تلك الأحاديث.

٣. منهج الدراسة

الاستقراي الاستنتاجي.

أ- أوردت حديث الترمذي بسنده، ثم ذكرت قوله: «وفي الباب».

ب- عقت قوله بقولي، وفي الباب شواهد في الصحيحين: وذكرت أسماء رواة تلك الشواهد التي لم يشير إليها الترمذي إجمالاً.

ت- جمعت ما لم يذكرها الترمذي من شواهد لحديث الباب لرجوع إلى الصحيحين.

ث- خرجت تلك الشواهد تخرجاً علمياً.

٤. الدراسات السابقة

١- العجائب في تخريج ما يقول فيه الترمذي «وفي الباب»

لحافظ ابن حجر حول قول الترمذي " وفي الباب"، ولم يتمكن من إكماله، هو مخطوط لم يطبع.
يعنى بتخريج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي في قوله: وفي الباب.
٢- نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب.

لحسن بن محمد بن حيدر الوائلي. يعنى بتخريج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي في قوله: وفي الباب.

أ- كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب.
محمد حبيب مختار، من علماء الهند، ورئيس جامعة العلوم الإسلامية بكراتشي، والكتاب نشره
مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي بكراتشي، عام ١٤٠٧ هـ، وصدر منه عشرة أجزاء، وتوفي مؤلفه ولم
يكمله.

وقد جعل المؤلف كلامه على أحاديث الباب في ثلاثة فصول:
الأول: للأحاديث التي ذكرها الترمذي تحت قوله (وفي الباب).
والثاني: للأحاديث التي اطلع عليها أثناء البحث ولم يشر إليها الترمذي.
والثالث: لآراء الصحابة التي لها صلة لموضوع.
كما أن منهج صاحب الكشف الاكتفاء لعزو دون التخريج والدراسة ومعرفة درجة الحديث قبولاً
ورداً.

تتمثل حداثة هذا البحث في أنه يعنى استدراك الشواهد التي أغفلها الإمام الترمذي في قوله: «وفي
الباب» مع وجودها في الصحيحين، وهو جانب لم يحظ بدراسة مستقلة على هذا النحو. فعلى الرغم من
وجود دراسات سابقة تناولت الأحاديث التي أشار إليها الإمام الترمذي، أو جمعت ما وقف عليه الباحثون
من أحاديث الباب، فإن هذه الدراسة تختص لشواهد التي لم يذكرها الإمام الترمذي ولم يشر إليها، مع
قصرها على ما ورد في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، مع تخريجها ودراستها وتحليلها، وبيان أثرها
في تقوية حديث الباب، والكشف عن منهجه في اختيار الشواهد وأسباب إغفال بعضها، مما يبرز القيمة
العلمية لهذا البحث ويضيف جانباً تطبيقياً جديداً في خدمة منهج الإمام الترمذي ودراسة قوله: «وفي الباب»
خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس المصادر.

البحث

ترجمة موجزة للحافظ أبي عيسى الترمذي - رحمه الله -

اسمه ونسبه وكنيته ونسبته:

هو الإمام مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن مُوسَى بن الضَّحَّاك، وقيل: مُحَمَّد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن السلمي، أَبُو عيسى التِّرْمِذِيُّ الضرير الحافظ.^١
مولده:

ولد الحافظ أبو عيسى الترمذي سنة تسع ومئتين «٩٠٩ هـ».^٢

أبرز شيوخه:

سمع الحافظ أبو عيسى الترمذي من شيوخ لا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً؛ منهم من أجمع العلماء على فضله وإمامته، مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومنهم قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهوية، وعمرو بن علي الفلاس وغيرهم.^٣
أبرز تلاميذه:

حَدَّثَ عنه تلاميذ كثيرون؛ من أبرزهم: حماد بن شاکر الوراق، وأبو العباس محمد ابن أَحْمَد بن محبوب المحبوبي المروزي، راوية «الجامع»، وأَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن أَحْمَد النسفي، والربيع بن حيان الباهلي، وآخرون.^٤
أبرز مصنفاته:

إن من أبرز الكتب التي ألفها الإمام الترمذي - رحمه - كتاب: «الجامع»، والذي يطلقون عليه أيضاً كتاب: «السنن»، وسماه البعض سم: «صحيح الترمذي»، وهذه التسمية لا مشاحة فيها اعتبار أن

^١ يُنْظَر: المزني، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م.

^٢ يُنْظَر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء (مؤسسة الرسالة)، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م. ص (١٧/٢٠٠/١١٥)، الذهبي، شمس الدين أبو عبد محمد بن أحمد، رِخ الإسلام وَوَفِيَات المشاهير والأعلام، (دار الغرب الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. (٩٧/٢٨).

^٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣)

^٤ المزني، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣).

معظم أحاديث الكتاب صحيحة وحسنة^٥، وكتاب: «الشمال المحمدية والخصائل المصطفوية»^٦، وكتاب: «العلل الكبير»، بترتيب: أبي طالب القاضي^٧. وذكر خير الدين الزركلي أن من مصنفاته: «التاريخ»^٨، ولم أقف عليه مخطوطاً أو مطبوعاً.
رحلاته:

رحل الى كثير من الأمصار فقد رحل إلى كثير من الأمصار لطلب العلم وتحصيل الحديث، فقد كان رحمه يحب العلم ويرحل إليه حيثما كان ومنها ما ذكره الإمام الذهبي حيث قال: وارتحل فسمع بخراسان والعراق والحرمين^٩.
وقول الإمام السيوطي: طاف البلاد وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم^{١٠}.
ثناء العلماء عليه: ذكره الإمام ابن حبان في كتاب «الثقات»، ووصفه نه حفظ وجمع، وذاكر وصنف^{١١}.
وذكر الخليلي أنه ثقة متفق عليه، وأن له كتاباً في «السنن»، وكلاماً في الجرح والتعديل، وأنه مشهور لعلم والأمانة^{١٢}.

^٥ وقد طبع عدة طبعات، من أشهرها: طبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت، تحقيق أ/ بشار عواد معروف، سنة: ١٩٩٨م، وطبعته أيضاً شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، بتحقيق العلامة القاضي أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
^٦ طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، وطبعته المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، وحققه سيد بن عباس الحلبي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
^٧ حققه: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، ونشره: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.
^٨ يُنظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، (دار العلم للملايين)، الطبعة: الخامسة عشر - أ ر / مايو ٢٠٠٢م، (٣٢٢/٦).
^٩ الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٢٧١/١٣).
^{١٠} المصدر السابق، والموضع السابق.
^{١١} يُنظر: ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم، الثقات، (دائرة المعارف العثمانية) بجيدر آ د الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، (١٥٧٣٥/١٥٣/٩).
^{١٢} يُنظر: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد القزويني (بتحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (مكتبة الرشد - الرض)، ط: الأولى، ١٤٠٩، (٣/ ٨٢٩/٩٠٤).

وذكر السمعاني أنه كان أحد الأئمة المقتدى بهم في علم الحديث، وأنه صَنَّفَ الجامع والتاريخ والعلل تصنيف عالم متمكن متقن، وأنه كان يُضْرَبُ به المثل في الذكاء والحفظ.^{١٣} وذكر الحاكم أبو أحمد أن البخاري لم يخلف بخراسان مثل الترمذي في الورع والعلم.^{١٤} وقال محمد بن إسماعيل للترمذي: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي". ووصفه المزي نه "أحد الأئمة المبرزين الحفاظ، وأن نفع به المسلمين".^{١٥} وذكر الذهبي في «الميزان» أنه ثقة مجمع عليه.^{١٦} وقال ابن حجر في «التقريب»: "أحد الأئمة ثقة حافظ".^{١٧} وفاته:

أضر الإمام الترمذي في آخر عمره، وتوفي - رحمه - بترمذ، ليلة الاثنين، ١٣ من رجب، سنة (٢٧٩هـ).^{١٨}

التعريف بـ«جامع الترمذي» بإيجاز

«جامع الإمام الترمذي» هو أحد دواوين السنة المشرفة المهمة؛ إذ إنه أحد السنن الأربعة، وأحد أصول السنة الستة، ألفه الإمام الترمذي، وعرضه على علماء عصره من الحجازيين، والعراقيين، والخراسانيين، فارتضوه، وأقروا به، وأذعنوا له، وقد قسم العلماء جامع الترمذي إلى أقسام أربعة: أحدها: قسم محكوم بصحته، والثاني: قسم محكوم بحسنه. والثالث: قسم أخرجه وأماط اللثام عن علته، وقسم رابع ضعيف أ ن عن ضعفه، ولكن عمل به بعض الفقهاء.^{١٩} أهم ملامح منهج الإمام الترمذي في «جامعه»:

^{١٣} يُنْظَر: السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، الأنساب، (مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آ د)، (٤٥/٢)، الذهبي، شمس الدين أبو عبد محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، سير أعلام النبلاء (مؤسسة الرسالة)، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م (٢٠٢/١٧)، الذهبي، شمس الدين أبو عبد محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، تهذيب التهذيب، (مؤسسة الرسالة)، (٣٨٩/٩).
^{١٤} المزي، تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦).
^{١٥} المصدر السابق.

^{١٦} يُنْظَر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد محمد بن أحمد ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان)، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، (٨٠٣٥/٦٧٨/٣).

^{١٧} يُنْظَر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، (دار العاصمة). (ص: ٥٠٠/برقم: ٦٢٠٦).

^{١٨} المزي، تهذيب الكمال (٢٥٢/٢٦)، والذهبي، تذكرة الحفاظ (١٥٤/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).

^{١٩} الذهبي، سير أعلام النبلاء: (٢٠٣/١٧).

ولا يخفى أن جمع كل ما يتعلق بمنهج الإمام الترمذي في هذه الدراسة المختصرة أمر متعذر؛ إذ إنه قد كتب الكثير في بيان منهجه، ولكني سأحاول إبراز بعض تلك الملامح في عرض موجز مختصر، والذي يمكن إجماله فيما يلي:

١- يعتبر كتاب الترمذي من كتب السنن لكون الغالب عليه أحاديث الأحكام؛ ولذا فهو أحد السنن الأربعة المشهورة، ولكن قد أطلق عليه كثير من العلماء اسم الجامع؛^{٢٠} لاحتوائه على كتب أخرى زائدة عن أبواب الفقه، مثل صفة القيامة، والجنة والنار، والتفسير والمناقب والفضائل وغيرها مما هو مشهور به كتب الجوامع، مثل الجامع الصحيح للبخاري، وغيره.

٢- رتب الإمام الترمذي كتابه على طريقة السنن كما أسلفت، فرتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فيذكر تحت كل كتاب ما يتعلق به من أبواب، فمثلاً كتاب الطهارة الذي عنوان له "أبواب الطهارة عن رسول ﷺ" ثم يذكر تحته أبواب الاستنجاء، والسواك، والوضوء، والغسل، والتيمم، والمسح على الخفين، والحليض، وهكذا تحت كتاب الصلاة الذي عنوان له -أبواب الصلاة عن رسول ﷺ- أبواب مواقيت الصلاة، وصفة الصلاة، وصلاة الجمعة، وصلاة العيدين، ونحو ذلك.

٣- غالباً ما يذكر الإمام الترمذي اختلاف الفقهاء واختياراتهم الفقهية، ويؤيّن وجه الدلالة من أقوالهم وآرائهم، وأحياناً يذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة الفقهية، فمثلاً قال الترمذي عقب حديث صفوان بن عسال المرادي في المسح على الخفين: «وهو قول العلماء من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم من

^{٢٠} ينظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، ريخ بغداد، (دار الغرب الإسلامي - بيروت)، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م. (٤٢٣/٧)، ابن القيسرائي، محمد بن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة، (دار الكتب العلمية بيروت)، ١٤٠٥ هـ، (ص ١١)، الإسعدي، تقي الدين أبو القاسم غيب بن محمد، فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت)، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م، (ص ١٣، ٣٠)، عياض أبو الفضل، عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل، الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، (دار الغرب الإسلامي)، ط: الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص (١٩٥)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠)، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (بتحقيق: علي شيري)، البداية والنهاية، (دار إحياء التراث العربي) ط: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، (٦٤٧/١٤)، ابن حجر العسقلاني، المعجم المفسر أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، (ص ٣١).

^{٢١} يُنظر: الترمذي، محمد بن عيسى بن، أبو عيسى، سنن الترمذي، (دار الغرب الإسلامي - بيروت)، سنة النشر:

١٩٩٨ م. (٥/١)

^{٢٢} الترمذي، سنن الترمذي (٢٧٨/١).

الفقهاء مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح المقيم يوما وليلة، والمسافر ثلاثة أم ولياليهن، وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس، والتوقيت أصح»^{٢٣} وغير ذلك من الأمثلة كثير.

٤- اعتنى الإمام الترمذي عناية لغة في «جامعه» بتعليل الأحاديث، وبيان أقوال العلماء في تعليل الروايات، وذكر الوجه الراجح والمحفوظ، فمثلاً ذكر الترمذي عقب حديث أبي سعيد الخدري رضي عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، وفي الباب عن علي، وعبد بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر رضي عنهم قالوا: إن النبي ﷺ قال: «جعلت لي الأرض كلها مسجداً وطهوراً»، حديث أبي سعيد قد روي عن عبد العزيز بن محمد روايتين: منهم من ذكره عن أبي سعيد، ومنهم من لم يذكره، وهذا حديث فيه اضطراب، روى سفيان الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسل، ورواه حماد بن سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، ورواه محمد بن إسحاق، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، قال: «وكان عامة روايته عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عن أبي سعيد، وكأن رواية الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ أثبت وأصح»^{٢٤} وغير ذلك من الأمثلة كثير.

٥- كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره^{٢٥}. وعرف الحديث الحسن لغيره نه «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عند حديث حسن»^{٢٦}.

٦- إذا كان الراوي ضعيفاً فإن الإمام الترمذي يبيّن ضعفه، ويُنَبِّه عليه، ويكون تخريجه له من قبيل المتابعات والشواهد، ويكون اعتماده على ما كان صحيحاً لذاته، أو حسناً لذاته، وقد أكثر من ذلك في كتاب الفضائل، وهو مع ذلك يبيّن، ولا يسكت عنه، فمثلاً قال في حديث البراء بن عازب رضي عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب

^{٢٣} الترمذي، سنن الترمذي (١/١٥٩/ح: ٩٦).

^{٢٤} الترمذي، سنن الترمذي (٢/١٣١/ح: ٣١٧).

^{٢٥} السيوطي، تدريب الراوي (١/١٨١).

^{٢٦} الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، العلل الصغير، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، (ص: ٧٥٨).

أهله، فإن لم يجد فالماء له طيب»، قال: «حديث البراء حديث حسن، ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي، وإسماعيل بن إبراهيم التيمي يضعف في الحديث».^{٢٧}

٧- استعمل الإمام الترمذي في «جامعه» أحكاماً عقب الأحاديث، مثل قوله: «هذا حديث صحيح»، و«هذا حديث حسن»، و«هذا حديث حسن صحيح»، و«هذا حديث غريب»، و«هذا حديث حسن غريب»، و«هذا حديث صحيح غريب»، و«هذا حديث حسن صحيح غريب»، و«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وأحياناً يقول: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن».

٨- يذكر الإمام الترمذي ما ذكر من شواهد في الباب، ويقول: "وفي الباب فلان وفلان وفلان، وهكذا.
٩- كان من طريقة الإمام الترمذي ومنهجه في «جامعه» أنه غالباً يبدأ الباب بذكر الأحاديث الغريبة المعللة، ثم بعد ذلك يُبيِّنُ الصواب السالم من العلة، فهو يذكر ما في الأحاديث من علل، ثم يُبيِّنُ الإسناد السالم من العلة، وهكذا - في الغالب - كانت طريقة المتقدمين أنهم كانوا يقارنون الأسانيد لتمييز السالم من العلة من الحديث المعل.^{٢٨}

قال ابن رجب: "وقد اعترض على الترمذي - رحمه - نه في غالب الأبواب يبدأ لأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب؛ فإنه يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان قصده - رحمه - ذكر العلل، ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وأما أبو داود - رحمه - فكانت عنايته لمتون أكثر، ولهذا يذكر الطريق واختلاف ألفاظها، والزاد المذكورة في بعضها دون بعض؛ فكانت عنايته بفقهِ الحديث أكثر من عنايته لأسانيد، فلماذا يبدأ لصحيح من الأسانيد، وربما لم يذكر الإسناد المعلل لكلية... إلخ".^{٢٩}

ومن مميزات كتاب الجامع عن غيره

كتاب الترمذي بمتاز مور ثلاثة.

أولها: أنه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم شارة إليه ولو من بعيد. وهذا أصعب ما

^{٢٧} الترمذي، سنن الترمذي (٤٠٨/٢: ح: ٥٢٩).

^{٢٨} ينظر: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، شرح علل الترمذي، (مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن)، ط: الأولى، ٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، (١/ ٤١١-٤١٢).

^{٢٩} ابن رجب، شرح علل الترمذي، (١/ ٤١١-٤١٢).

في الكتاب على من يريد شرحه، وخاصةً في هذه العصور، وقد عدت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث، الذين كانوا مفخر العصور السالفة، فمن حاول استيفاء هذا، وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذي، أعجزه وفاته شيء كثير. وقد حاول الشيخ المباركفوري رحمه ذلك في شرحه، فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث. نبيها: أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيراً ما يشير إلى دلائلهم، ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة، وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها، إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث تمييز الصحيح من الضعيف للاستدلال والاحتجاج، ثم الاتباع والعمل....
لثها: أنه يعني كل العناية في كتابه بتعليل الحديث فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً؛ وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصاً علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم وللمستفيد والباحث في علوم الحديث.^{٢٠}
الدراسة التطبيقية.

الحديث الأول

قال الإمام الترمذي: حَلَسْنَا هَذَا، قَالَ: حَلَسْنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ، عَنْ ابْنِ أَخِي يَزِيدَ امْرَأَةَ عَبْدِ ، عَنْ يَزِيدَ امْرَأَةَ عَبْدِ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ ﷺ، فَقَالَ: "مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خَلِيكُنَّ، فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".^{٢١}
خال من قول الترمذي وفي الباب.

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وفي مسلم عن جابر بن عبد ، وابن عمر.
حديث عبد بن عباس:

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس - ب القرط للنساء (١٥٨/٧) برقم (٥٨٨٣) قال:
حَلَسْنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَلَسْنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيٌّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدًا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ لَصَدَقَةٍ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُقْرِطُهَا. وأخرجه والبخاري في صحيحه، كتاب العيدين، ب الخطبة بعد العيد (٢ / ١٩) برقم: (٩٦٤) عن سليمان بن حرب، والبخاري في صحيحه أيضاً، كتاب الزكاة، ب

^{٢٠} الشيخ أحمد شاكر، مقدمته على الجامع الكبير (٦٦/١ - ٧٠).

^{٢١} جامع الترمذي، أبواب الزكاة عن رسول ﷺ، ب ما جاء في زكاة الحلي، ٢/٢١، برقم ٦٣٥.

التحريض على الصدقة والشفاعة فيها (٢ / ١١٣) برقم (١٤٣١) عن مسلم بن إبراهيم، والبخاري في صحيحه أيضاً، كتاب اللباس، ب القلائد والسحاب للنساء (١٥٨/٧) برقم (٥٨٨١) عن محمد بن عرعة، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين، ب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (٢١/٣) برقم (٨٨٤) من طريق معاذ بن معاذ، كلهم (سليمان بن حرب، ومسلم بن إبراهيم، ومحمد بن عرعة، ومعاذ بن معاذ) عن شعبة، به بنحوه.

حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض - ب ترك الحائض الصوم (٦٨/١) برقم (٣٠٤) قال: حَلَلْنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ: "مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ" فَقُلْنَ: وَيْمَ رَسُولَ؟ قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ قِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ" قُلْنَ: وَمَلْنُ قِصَانُ دِينَنَا وَعَقْلَنَا رَسُولَ؟ قَالَ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ: نَبَلَى. قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نِقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ قُلْنَ: نَبَلَى. قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نِقْصَانِ دِينِهَا".

حديث جابر بن عبد :

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين (١٩/٣) برقم (٨٨٥) قال: حَلَلْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنِيرٍ، حَلَلْنَا أَبِي، حَلَلْنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ فَبَدَأَ لِصَلَاةِ قَبْلُ الْخُطْبَةِ. بَعَثَ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةً. ثُمَّ قَامَ فَتَوَكَّأَ عَلَى بِلَالٍ. فَأَمَرَ بِتَقْوَى. وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ. وَوَعظَ النَّاسَ. وَدَكَّرَهُمْ. ثُمَّ مَضَى. حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعظَهُنَّ وَدَكَّرَهُنَّ فَقَالَ: تَصَدَّقْنَ. فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ حَطَبٌ جَهَنَّمَ مَقَامَتِ امْرَأَةٍ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ سَفَعَاءُ الْخُدَّائِ فَقَالَتْ: لَمْ؟ رَسُولَ! قَالَ: لِأَنَّكُمْ تُكْثِرْنَ الشَّكَاةَ. وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، قَالَ: فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ خُلِيِّهِنَّ يُلْقِينَ فِي نَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَبَتِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ.

حديث عبد بن عمر:

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - ب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر لله (٨٦/١) برقم (٨٠) قال: حَلَلْنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيِّ، أَخْبَرَ اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ، وَأَكْثَرُكُمْ الْإِسْتِعْفَارَ، فَإِنِّي وَلَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزَلَةً: وَمَا لَنَا رَسُولَ

أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: تُكْثِرُونَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ فَصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُمْ، قَالَتْ: رَسُولَ، وَمَلْنُقُصَانُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ؟ قَالَ: أَمَلْنُقُصَانُ الْعَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ مَفْهَلْنُقُصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي وَتُقْطِرُ فِي رَمَضَانَ مَفْهَلْنُقُصَانُ الدِّينِ".

الحديث الثاني

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، وَقَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَ شَرِيكٌ - وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ - عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَلِيعُنِيَّةٌ جَاعِيَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ. قِيلَ: رَسُولَ، وَمَلِيعُنِيَّةٌ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ.^{٣٢}

وقال الإمام الترمذي: وفي الباب عن عبد بن عمرو
وفي الصحيحين: عن عبد بن عمر.

حديث عبد بن عمر

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة - ب من سأل الناس تكثرا (١٣٢/٢) برقم (١٤٧٤)
قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَةَ بْنَ عَبْدِ بْنِ عُمَرَ
قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَلِيزَالُ الرَّجُلِ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى تَيَسَّوَمَ الْقِيَامَةَ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرْعَةُ لَحْمٍ".

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، ب كراهة المسألة للناس (٩٦ / ٣) برقم: (١٠٤٠) من
طريق عبد بن وهب المصري، عن الليث، به مثله. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، ب كراهة
المسألة للناس (٩٦ / ٣) برقم: (١٠٤٠)، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجامع، ب مسألة الناس (١١ /
٩٢) برقم (٢٠٠١٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الزكاة، من كره المسألة ونهى عنها وتشدد فيها (٧ /
٣٠) برقم: (١٠٧٧١)، وأحمد في مسنده (١٠٦٠ / ٣) برقم (٤٧٢٧)، وفي (٣ / ١٢١٣) برقم
(٥٧٢٠)، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده (٢٦٢ / ١) برقم (٨٢٨)، وأبو يعلى في مسنده (٩ /
٤٣٠) برقم: (٥٥٨١)، من طريق عبد بن مسلم أخو ابن شهاب الزهري، عن حمزة بن عبد بن عمر،
بنحوه.

الحديث الثالث

^{٣٢} جامع الترمذي، أبواب الزكاة عن رسول ﷺ، ب من نحل له الزكاة، ٣٣/٢، برقم ٦٥٠.

قال الإمام الترمذي: حَلَّيْنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ: حَلَّيْنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، قَالَ: حَلَّيْنَا زَكْرِيَّ بْنَ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: رَسُولَ ، إِنَّ أُمِّي تُؤْفِيَّتْ، لَفَيْتُ عَنْهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ . قَالَ: فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا، فَأَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا.^{٣٣}
خال من قول الترمذي وفي الباب.

وفي الصحيحين: عن عائشة، وفي صحيح مسلم: عن أبي هريرة.

حديث عائشة

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز - ب موت الفجأة البغثة (١٠٢/٢) برقم (١٣٨٨)
قال: حَلَّيْنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَلَّيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي لَفُتِلَتْ نَفْسُهَا، وَأَطْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ
تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصا ، ب ما يستحب لمن توفي فجاء أن يتصدقوا عنه
(٨/٤) برقم: (٢٧٦٠)، والنسائي في المجتبى، كتاب الوصا ، ب إذا مات الفجأة هل يستحب لأهله أن
يتصدقوا عنه (١ / ٧٢٤) برقم: (٣٦٥١)، من طريق مالك،

ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة ، ب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه (٣ / ٨١) برقم
(١٠٠٤)، وفي كتاب الوصية، ب وصول ثواب الصدقات إلى الميت (٥ / ٧٣) برقم: (١٠٠٤) من طريق
محمد بن بشر بن الفرافصة، ويحيى القطان،

كلاهما (مالك، ويحيى القطان) عن هشام بن عروة، به مثله.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية - ب وصول ثواب الصدقات إلى الميت (٥/٧٣) برقم
(١٦٣٠) قال: حَلَّيْنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَلَّيْنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ
جَعْفَرٍ)، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ فَهَلْ
يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ نَعَمْ.

حديث أبي هريرة

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية - ب وصول ثواب الصدقات إلى الميت (٥/٧٣) برقم
(١٦٣٠) قال: حَلَّيْنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَلَّيْنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ

^{٣٣} جامع الترمذي، أبواب الزكاة عن رسول ﷺ، ب ما جاء في الصدقة عن الميت، ٤٨/٢، برقم ٦٦٩.

جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ بِفَهْلٍ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ نَنْعَمْ.

الحديث الرابع

قال الإمام الترمذي: حَلَّيْنَا يَحْيَى بْنَ مُوسَى، قَالَ: حَلَّيْنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَلَّيْنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ بَتِّ قَالَ: تَسَحَّرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ نَقُلْتُ: كَمْ كَانَ قَدْرُ ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً.^{٣٤}

وقال الإمام الترمذي: وفي الباب عن حذيفة.

وفي صحيح البخاري: عن أنس بن مالك.

حديث أنس بن مالك

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة - ب وقت الفجر (١١٩/١) برقم (٥٧٦)
قال: حَلَّيْنَا حَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ: سَمِعَ رَوْحًا، حَلَّيْنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ نَبِيَّ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ بَتِّ تَسَحَّرَا مَفْلَمَ لَفْرَعًا مِنْ سَحُورِهِمَا، قَامَ نَبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى مَقْلُنَا لِأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: قَدْرُ مَلِيْقَرُ الرَّجُلِ خَمْسِينَ آيَةً.

وأخرجه البخاري في صحيحه، أبواب التهجد، ب من تسحر ثم قام إلى الصلاة فلم ينم حتى صلى الصبح (٢ / ٥١) برقم: (١١٣٤) عن يعقوب بن إبراهيم بن كثير، عن روح، به مثله

الحديث الخامس

قال الإمام الترمذي: حَلَّيْنَا هَنَادٌ وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَلَّيْنَا وَكَيْعٌ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ سَوَادَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَّ فِي الْأُفُقِ.^{٣٥}

خال من قول الترمذي: وفي الباب.

وفي الصحيحين عن: ابن عمر، وابن مسعود، وعائشة.

١ - حديث عبد بن عمر

^{٣٤} جامع الترمذي، أبواب الصوم عن رسول ﷺ، ب ما جاء في خير السحور، ٧٨/٢، برقم ٧٠٣.

^{٣٥} جامع الترمذي، أبواب الصوم عن رسول ﷺ، ب ما جاء في بيان الفجر، ٧٩/٢، برقم ٧٠٦.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان - ب الأذان بعد الفجر (١/١٢٧) برقم (٦٢٠)
قال: حَلَسْنَا عَبْدَ بْنَ يُوسُفَ: أَخْبَرَ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: إِنَّ بِلَالًا لَيُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أخبار الآحاد ، ب ما جاء في إجازة خبر الواحد (٩ /
٨٧) برقم: (٧٢٤٨)، وأحمد في مسنده (٣ / ١٢٥٣) برقم (٥٩٥٧)، من طريق عبد العزيز بن مسلم
الخراساني، بلفظه. وأخرجه في صحيحه، كتاب الأذان ، ب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره (١ / ١٢٧)
برقم: (٦١٧)، وفي كتاب الشهادات ، ب شهادة الأعمى وأمره ونكاحه (٣ / ١٧٢) برقم: (٢٦٥٦)،
ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام ، ب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (٣ / ١٢٨)
برقم: (١٠٩٢)، من طريق سالم بن عبد بن عمر، به بنحوه

ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة ، ب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد (٢/٣) برقم
(٢٨٠)، وفي كتاب الصيام ، ب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (٣ / ١٢٨) برقم:
(١٠٩٢)، من طريق فاع مولى ابن عمر، به بنحوه

٢- حديث عبد بن مسعود

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان - ب الأذان قبل الفجر (١/١٢٧) برقم (٦٢١)
قال: حَلَسْنَا أَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ قَالَ: حَلَسْنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَلَسْنَا سُلَيْمَانُ اللَّثِمِيُّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ اللَّتْهَدِيِّ، عَنْ
عَبْدِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَنْعَنَّ أَحَدُكُمْ ، أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ ، أَذَانٌ بِلَالٍ مِنْ سَحْوَرِهِ، فَإِنَّهُ
يُؤَذِّنُ، أَوْ يُنَادِي بِلَيْلٍ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَلِيُنَبِّئَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ، أَوْ الصُّبْحُ ". وَقَالَ صَاحِبُهُ،
وَوَفَّعَهَا إِلَى فَوْقٍ، وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلٍ: حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا".

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أخبار الآحاد ، ب ما جاء في إجازة خبر الواحد (٩ /
٨٧) برقم: (٧٢٤٧)، من طريق يحيى القطان،

والبخاري في صحيحه، كتاب الطلاق ، ب الإشارة في الطلاق (٧ / ٥٢) برقم: (٥٢٩٨) من
طريق يزيد بن زريع العيشي،

ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام ، ب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (٣/١٢٩)
برقم (١٠٩٣)، وأحمد في مسنده (٢ / ٩٦٠) برقم: (٤٢٣٠)، من طريق إسماعيل ابن علية،
كلهم (يحيى القطان، ويزيد بن زريع، وإسماعيل بن علية) به بنحوه.

٣- حديث عائشة

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان - ب الأذان قبل الفجر (١٢٧/١) برقم (٦٢٢)
قال: حَلَّيْنَا إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَ أَبُو أُسَامَةَ قَالَ عُيَيْدٌ رَحَلْنَا: عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ . وَعَنْ
كَفَّيٍّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ ﷺ قَالَ: وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَلَّيْنَا الْفَضْلُ قَالَ:
حَلَّيْنَا عُيَيْدٌ رَحَلْنَا عُمَرَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ بِالْأَسْيُودِ بَلِيلٌ ،
فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدَّ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ".

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة ، ب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد (٣/٢)
برقم: (٣٨٠)، وفي كتاب الصيام ، ب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (٣ / ١٢٩) برقم:
(١٠٩٢)، من طريق عبد بن نمير، عن عبيد ، به بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة ، ب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد (٢ /
٣) برقم: (٣٨١)، من طريق عروة بن الزبير، عن عائشة، به بنحوه.
أسباب إغفال الإمام الترمذي لذكر بعض الصحابة في قوله: "وفي الباب"

بعد النظر في الأحاديث الخمسة التي تناولتها الدراسة، ومقارنة ما أورده الإمام الترمذي في «جامعه»
بما ورد من شواهد في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، يتبين أن عدم ذكر الإمام الترمذي لبعض
الصحابة في قوله: «وفي الباب» لا يلزم أن يكون سببه عدم معرفته بتلك الروايات، ولا يدل على ضعفها أو
عدم صلاحيتها للاستشهاد؛ إذ ثبت وجود شواهد صحيحة لها في الصحيحين، كما ظهر في النماذج
التطبيقية المدروسة.

ولم أقف - فيما اطلعت عليه - على نص صريح عن الإمام الترمذي يبين سبب تركه الإشارة إلى
هذه الشواهد بعينها، ولذلك فإن ما يتي من الأسباب إنما هو مستفاد من تتبع صنيعه في «الجامع» ومقارنة
رواياته بما في الصحيحين، وهي أسباب محتملة تختلف درجة انطباقها من حديث إلى آخر.

أولاً: احتمال اعتماد الإمام الترمذي على أصول روايته وشيوخه

من الأسباب المحتملة أن الإمام الترمذي كان يعتمد في روايته وتصنيفه على ما تلقاه عن شيوخه وما
توفر له من أصول الرواية، فقد تصل إليه بعض طرق الحديث عن بعض الصحابة دون غيرهم، فثبت عنده
من الروايات ما رواه عن شيوخه، ولا يلزم أن تكون جميع الطرق التي وصلت إلى غيره قد وصلت إليه.
وعليه، فإن وجود شاهد صحيح في «صحيح البخاري» أو «صحيح مسلم» لا يستلزم لضرورة
أن يكون الإمام الترمذي قد وقف عليه أو بلغه بسند يمكنه من إدراجه في موضعه. وقد يكون هذا الاحتمال

أقرب في بعض المواضع التي وجد فيها الباحث شاهد صحيح في الصحيحين لم يشر إليه الترمذي، مع أن أصل الحديث ومعناه بتان عنده.

نياً: احتمال عدم وصول بعض طرق الحديث إليه
ومن الأسباب المحتملة كذلك أن بعض الطرق التي استدركتها الدراسة لم تكن قد وصلت إلى الإمام الترمذي أصلاً، أو لم تصله بصورة التي تجعله يعتمد عليها في هذا الموضوع.
ويؤيد هذا الاحتمال أن الدراسة التطبيقية أظهرت وجود رواة صحيحة في الصحيحين عن صحابة لم يذكرهم الترمذي ضمن قوله: «وفي الباب». فمثلاً في الحديث الثاني وردت رواية صحيحة في الصحيحين عن عبد بن عمر، مع أن الترمذي لم يذكره في الموضوع محل الدراسة، وفي الحديث الثالث وجد شاهد عن عائشة في الصحيحين، وشاهد عن أبي هريرة في صحيح مسلم، دون أن يذكرهم الترمذي في قوله: «وفي الباب».

وهذا يدل على أن مجرد وجود الرواية في مصدر آخر لا يكفي للحزم أن الترمذي كان عالماً بها ثم تعتمد تركها؛ لأن تفاوت طرق التحمل والرواية ووصول الأحاديث بين المحدثين أمر معروف.
لثاً: اتباع منهج الانتقاء وعدم قصد الاستيعاب

من أبرز الأسباب التي يمكن ملاحظتها في صنيع الإمام الترمذي أنه لم يكن يقصد في قوله: «وفي الباب» استيعاب جميع الصحابة الذين وردت عنهم رواة في الموضوع، وإنما كان يورد من الشواهد ما يراه مناسباً لمقصود الباب.

فعبارة «وفي الباب» عند الترمذي تؤدي وظيفة الإشارة إلى وجود رواة أخرى تؤيد حديث الباب أو تتعلق بمعناه، ولا يلزم منها ذكر جميع طرق الحديث وجميع من رواه. ولذلك فإن عدم ذكر بعض الصحابة لا يعني لضرورة إغفالهم بمعنى عدم العلم بهم، وإنما قد يكون من مقتضى منهج الاختصار والانتقاء الذي سار عليه في «جامعه».

ويظهر ذلك بوضوح في الدراسة التطبيقية؛ فقد وجدت شواهد صحيحة في الصحيحين لبعض الأحاديث التي لم يشر الترمذي إلى جميع رواة، مما يؤكد أن مقصوده من «وفي الباب» ليس استيعاب جميع الشواهد، وإنما الإشارة إلى وجود أصل أو معنى مؤيد للحديث.

رابعاً: اختلاف المقصود من قوله: «وفي الباب»

من المهم عند دراسة صنيع الترمذي ألا يُفهم قوله: «وفي الباب» على أنه يريد حصر جميع الشواهد المتعلقة لحديث؛ فإن ظاهر صنيعه يدل على أن المقصود من هذه العبارة في كثير من المواضع هو التنبيه على وجود روايات أخرى عن صحابة آخرين تتعلق لموضوع، لا استقصاء جميع من روى الحديث. وقد ظهر هذا المعنى في النماذج المدروسة؛ إذ إن الترمذي يذكر بعض الصحابة في قوله: «وفي الباب»، ثم يجد الباحث عند تتبع روايات أخرى صحيحة في الصحيحين عن صحابة لم يذكرهم. وهذا يؤكد أن العبارة عنده ذات وظيفة إشارية، وليست قائمة حصر واستيعاب.

خامساً: مراعاة ترتيب الكتاب ومنهجه الفقهي

فبناءً على ما سبق، يتضح أن عدم ذكر الإمام الترمذي لبعض الشواهد الصحيحة الموجودة في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» لا ينبغي أن يُفسر على أنه إغفال شيء عن عدم العلم بها أو عن الحكم بضعفها؛ بل قد يرجع إلى اختلاف أصول الرواية التي اعتمد عليها، أو عدم وصول بعض الطرق إليه، أو إلى منهج الانتقاء والاختصار، أو مراعاة قوة الإسناد، أو الاختصار على الروايات الأشهر، أو اختلاف المقصود من قوله: «وفي الباب»، أو مراعاة وحدة المعنى، أو ترتيب الأبواب ومقتضيات منهجه الفقهي. كما أن هذه الأسباب ليست لضرورة متحققة كلها في كل حديث من الأحاديث المدروسة، وإنما هي احتمالات تستفاد من القرائن ومن المقارنة التطبيقية بين «جامع الترمذي» و«الصحيحين». وقد يكون لكل موضع من مواضع عدم الإشارة إلى بعض الشواهد سبب خاص، لا يمكن الجزم به إلا بدليل صريح. ولذلك فالأحوط في نسبة هذه الأسباب إلى الإمام الترمذي أن يقال: إنها أسباب محتملة مستفادة من منهجه وصنيعه، لا أنها أسباب مقطوع بها عنه. ويؤكد أن قوله: «وفي الباب» لا يراد به استيعاب جميع الشواهد والطرق الواردة في المسألة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذا البحث، توصلت إلى النتائج الآتية:

أن هناك شواهد صحيحة في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» أغفل الإمام الترمذي الإشارة إليها، مع صلاحيتها للاستشهاد وتقوية حديث الباب. وقد ظهر من خلال الدراسة التطبيقية أن بعض الأحاديث الواردة في «الصحيحين» تتعلق بموضوع الباب الذي أورد فيه الإمام الترمذي حديثه، وتصلح أن تكون شواهداً له، ومع ذلك لم يذكرها الترمذي ضمن قوله: «وفي الباب». وهذا يؤكد أن عدم إشارته إلى

بعض الروايات لا يعني عدم وجودها أو عدم صحتها، وإنما يدل على أنه لم يكن يقصد استيعاب جميع الشواهد الواردة في الباب.

وأن الشواهد المستدركة الواردة في الصحيحين تسهم في تقوية حديث الباب، وتؤكد معناه، وتزيده وضوحاً من جهة الاستدلال. فإن جمع هذه الشواهد ودراستها إلى جانب الحديث الذي أورده الإمام الترمذي يبين تعدد الروايات الواردة في المسألة، ويعطي صورة أكمل عن حديث الباب وطرقه ومعناه. كما أن ورود بعض معاني الحديث من طرق أخرى في «الصحيحين» يعزز دلالته، ويساعد الباحث على فهم الحديث والحكم عليه في ضوء مجموع الروايات، لا من خلال الطريق الذي أورده الترمذي وحده.

وأن دراسة الشواهد المستدركة تكشف عن دقة منهج الإمام الترمذي في اختيار الشواهد، وأن تركه لبعضها لا يدل على عدم صحتها، وإنما يرجع إلى اعتبارات علمية ومنهجية. فلم يكن الإمام الترمذي في قوله: «وفي الباب» ملتزماً بذكر جميع الروايات الواردة في الموضوع، وإنما كان ينتقي من الشواهد ما يراه مناسباً لمقصود الباب ومنهجه في التصنيف. وقد يرتبط ذلك بوحدة المعنى، أو بطريقة ترتيب الأبواب، أو بمناسبة الشاهد للحديث الذي أورده، وغير ذلك من الاعتبارات التي تظهر من خلال تتبع صنيعه.

فهرس المصادر

- Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl Abū 'Abd Allāh al-Bukhārī al-Ju'fi, (bi-taḥqīq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī) *al-Jāmi' al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allāh ﷺ wa Sunanihi wa Ayyāmihi*. al-Nāshir: Dār Ṭawq al-Najāh (muṣawwarah 'an al-Sultāniyyah bi-idāfat tarqīm Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī), al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1422 AH.
- Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān ibn Qāyṡ al-Dhahabī (al-mutawaffā: 748 AH), *Mīzān al-Itidāl fī Naqd al-Rijāl*, (taḥqīq: 'Alī Muḥammad al-Bajāwī), al-Nāshir: Dār al-Ma'rifah li-l-Ṭibā'ah wa al-Nashr, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1382 AH–1963 CE.
- Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān ibn Qāyṡ, (bi-taḥqīq: majmū'ah min al-muḥaqqiqīn bi-ishrāf al-Shaykh Shu'ayb al-Arna'ūt), *Siyar A'lām al-Nubalā'*, Mu'assasat al-Risālah, al-Ṭab'ah al-Thālithah, 1405 AH / 1985 CE.
- Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān ibn Qāyṡ, (bi-taḥqīq: al-Duktūr Bashshār 'Awwād Ma'rūf), *Tārīkh al-Islām wa Wafayāt al-Mashāhīr wa-al-A'lām*, Dār al-Gharb al-Islāmī, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 2003 CE.
- Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān ibn Qāyṡ, *Tadhkirat al-Huffāz*, Dār al-Kutub al-Ilmiyyah, Bayrūt–Lubnān, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1419 AH–1998 CE, 'adad al-ajzā': 4.

- Mukhtār, Muḥammad Ḥabīb Allāh Kashf al-Niqāb. 'Ammā Yaquḥulu al-Tirmidhī wa-Fī al-Bāb, (Majlis al-Da'wah wa-al-Taḥqīq al-Islāmī, Bākistān), 1407 AH–1987 CE.
- al-Is'ardī, Taqī al-Dīn Abū al-Qāsim 'Ubayd ibn Muḥammad ibn 'Abbās, (ḥaqqaqahu wa-'allaqa 'alayhi: al-Sayyid Ṣubḥī al-Sāmarrā'ī), *Faḍā'il al-Kitāb al-Jāmi' li-Abī 'Īsā al-Tirmidhī*, al-Nāshir: 'Ālam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-'Arabiyyah – Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1409 AH–1989 CE.
- Al-Khalīlī, Khalīl ibn 'Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Ibrāhīm ibn al-Khalīl al-Qazwīnī, (bi-taḥqīq: Dr. Muḥammad Sa'īd 'Umar Idrīs), *al-Irshād fī Ma'rifat 'Ulamā' al-Ḥadīth*, Maktabat al-Rushd – al-Riyāḍ, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1409.
- al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn 'Alī ibn Thābit ibn Aḥmad, (bi-taḥqīq: al-Duktūr Bashshār 'Awwād Ma'rūf), *Tārīkh Baghdād*, Dār al-Gharb al-Islāmī – Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1422 AH–2002 CE.
- al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn 'Alī ibn Thābit ibn Aḥmad, *Tārīkh Baghdād wa-Dhuyūluhu*, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah – Bayrūt, dirāsah wa-taḥqīq: Muṣṭafā 'Abd al-Qādir 'Aṭā, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1417 AH, 'adad al-ajzā': 24.
- al-Mizzī, Yūsuf ibn 'Abd al-Raḥmān ibn Yūsuf, Abū al-Ḥajjāj, Jamāl al-Dīn Ibn al-Zakī al-Kalbī al-Mizzī, Tahdhīb al-Kamāl (bi-taḥqīq: Dr. Bashshār 'Awwād Ma'rūf), *Tahdhīb al-Kamāl fī Asmā' al-Rijāl*, Mu'assasat al-Risālah – Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1400 AH–1980 CE.
- al-Mullā al-Qārī, 'Alī ibn Sulṭān, (taḥqīq: Muḥammad Nizār Tamīm wa-Haytham Nizār Tamīm), *Sharḥ Nukhbat al-Fikar fī Muṣṭalahāt Ahl al-Athar*, Dār al-Arqaṃ, Lubnān / Bayrūt.
- al-Sam'ānī, 'Abd al-Karīm ibn Muḥammad ibn Maṣṣūr al-Tamīmī al-Marwazī, (bi-taḥqīq: 'Abd al-Raḥmān ibn Yaḥyā al-Mu'allimī al-Yamānī wa-ghayruhu), *al-Ansāb, Majlis Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah*, Ḥaydar Ābād.
- al-Tirmidhī, Muḥammad ibn 'Īsā ibn Sawrah ibn Mūsā ibn al-Ḍaḥḥāk, *al-'Ilal al-Ṣaghīr*, bi-taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir wa-ākharūn, al-Nāshir: Dār Ih'yā' al-Turāth al-'Arabī – Bayrūt.
- al-Tirmidhī, Muḥammad ibn 'Īsā ibn Sawrah ibn Mūsā ibn al-Ḍaḥḥāk, Abū 'Īsā, (bi-taḥqīq: Bashshār 'Awwād Ma'rūf), *Sunan al-Tirmidhī* (Jāmi' al-Tirmidhī), al-Nāshir: Dār al-Gharb al-Islāmī – Bayrūt, sanat al-nashr: 1998 CE.
- al-Wā'ilī, Ḥasan ibn Muḥammad, *Nuzhat al-Albāb fī Qawl al-Tirmidhī wa-Fī al-Bāb*, (taqrīz: 'Abd Allāh ibn Muḥammad al-Ḥāshidī), Dār Ibn al-Jawzī, al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Su'ūdiyyah, Ṭ 1, 1426 AH.
- al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad ibn 'Alī ibn Fāris, *al-Dimashqī, al-A'lām*, Dār al-'Ilm li-l-Malāyīn, al-A'lām, al-Ṭab'ah al-Khāmisah 'Asharah – Ayyār / Māyū 2002 CE.
- Ibn al-Qaysarānī, Muḥammad ibn Ṭāhir ibn 'Alī ibn Aḥmad al-Maqdisī, (bi-taḥqīq Muḥammad Zāhid al-Kawtharī), *Shurūṭ al-'Immah al-Sittah*, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, Bayrūt, 1405.
- Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn Aḥmad, (bi-taḥqīq: Muḥammad Shukūr al-Miyādīnī), *al-Mu'jam al-Mufahras aw Tajrīd Asānīd al-Kutub al-Mashhūrah wa-al-Ajzā'* al-Manthūrah, Mu'assasat al-Risālah – Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1418 AH–1998 CE.
- Ibn Ḥajar al-'Asqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn 'Alī, *al-Nukat 'alā Kitāb Ibn al-Ṣalāh*, (taḥqīq: Rabī' ibn Hādī 'Umayr al-Madkhalī), 'Imādat al-Baḥth al-'Ilmī bi-al-

- Jāmi'ah al-Islāmiyyah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Su'ūdiyyah, 1, 1404 AH–1984 CE.
- Ibn Hajar, Aḥmad ibn 'Alī ibn Hajar al-'Asqalānī, *Tahdhīb al-Tahdhīb*, (bi-taḥqīq: Ibrāhīm al-Zaybaq – 'Ādil Murshid), al-Nāshir: Mu'assasat al-Risālah.
- Ibn Hajar, Aḥmad ibn 'Alī ibn Hajar al-'Asqalānī, *Taqrīb al-Tahdhīb*, (al-Muḥaqqiq: Abū al-Ashbāl Ṣaghīr Aḥmad Shāghif al-Bākistānī), al-Nāshir: Dār al-'Āshimah.
- Ibn Hibbān, Muḥammad ibn Hibbān ibn Aḥmad ibn Hibbān ibn Mu'ādh ibn Ma'bad, al-Tamīmī, Abū Hātim, *al-Thiqāt*, Ṭubī'a bi-i'ānat: Wizārat al-Ma'ārif li-l-Hukūmah al-'Āliyah al-Hindiyyah, taḥta murāqabah: al-Duktūr Muḥammad 'Abd al-Mu'īd Khān, Mudīr Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah, al-Nāshir: Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah bi-Ḥaydar Ābād al-Dukkan al-Hind, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1393 AH = 1973 CE.
- Ibn Kathīr, Abū al-Fidā' Ismā'īl ibn 'Umar ibn Kathīr al-Qurashī al-Baṣrī, (bi-taḥqīq: 'Alī Shīrī), *al-Bidāyah wa-al-Nihāyah*, Dār Ihya' al-Turāth al-'Arabī, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1408 AH–1988 CE.
- Ibn Qudāmah, 'Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Qudāmah, *al-Mughnī*, (taḥqīq: Ṭahā al-Zaynī, wa-Maḥmūd 'Abd al-Wahhāb Fāyid, wa-'Abd al-Qādir 'Aṭā, wa-Maḥmūd Ghānim Ghayth), Maktabat al-Qāhirah, 1, 1388 AH–1968 CE.
- Ibn Rajab, Zayn al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn Rajab ibn al-Ḥasan, al-Baghdādī, thumma al-Dimashqī, al-Ḥanbalī, (bi-taḥqīq: al-Duktūr Hammām 'Abd al-Raḥīm Sa'īd), *Sharḥ 'Ilal al-Tirmidhī*, Maktabat al-Manār – al-Zarqā' – al-Urdunn, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1407 AH–1987 CE.
- 'Iyāḍ Abū al-Faḍl, 'Iyāḍ ibn Mūsā ibn 'Iyāḍ ibn 'Amrūn al-Yaḥṣubī al-Sabtī, (al-mutawaffā: 544 AH), al-Muḥaqqiq: Māhir Zuhayr Jarrār, *al-Ghunya Fihrist Shuyūkh al-Qāḍī 'Iyāḍ*, Dār al-Gharb al-Islāmī, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1402 AH–1982 CE.
- Mukhtār, Muḥammad Ḥabīb Allāh Kashf al-Niqāb. 'Ammā Yaqūluhu al-Tirmidhī wa-Fī al-Bāb, (Majlis al-Da'wah wa-al-Taḥqīq al-Islāmī, Bākistān), 1407 AH–1987 CE.
- Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Naysābūrī, Ṣaḥīḥ Muslim *al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-Naql al-'Adl 'an al-'Adl ilā Rasūl Allāh*, (ﷺ) Dār al-Jīl – Bayrūt (muṣawwarah min al-Ṭab'ah al-Turkiyyah al-Maṭbū'ah fī Istānbūl sanat 1334 AH), tarqīm al-aḥādīth, wifq ṭab'at: Dār Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah – al-Qāhirah.